المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 02-12-2006
الصفحـات : 7
العـــدد : 14707
المسلسل : 53

رئيس ديوان المراقبة العامة موضحاً:

نسعى إلى تحقيق رقابة فاعلة على أموال الدولة والتأكد من حسن استخدامها

أوضح معالي رئيس ديوان المراقبة العامة أسامة بن جعفر فقيه ان الديوان وضع خطة لأول مرة من قبل مجموعة من خبراء الديوان المهنيين والمختصين في حقول المراجعة المالية وتدقيق الاداء والتدقيق الآلي تمتد من عام ١٤٢٦هـ وحتى ١٤٣٠هـ تحقيقا لرقابة فعالة على أموال الدولة الثابتة والمنقولة والتأكد من حسن استخدامها.

"رفعنا مشروع نظام مطور من عام ١٤١٩هـ ونتطلع الى اقراره واصداره قريبا"

أسامة بن جعفر فقيه

"نعزز التعاون مع الجهات المشمولة بالرقابة الى الارتقاء بمبدأ الرقابة الذاتية وتوفير الحماية للمال العام"

"خطتنا الاستراتيجية تركز على تأهيل الكوادر الوطنية في الداخل والخارج"

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 02-12-2006 العـــدد : 14707
الصفحـات : 7 المسلسل : 53

عكاظ (الرياض)

قال ان الديوان حريص على اجراء اتصالات مباشرة مع المختصين في الأجهزة الحكومية لمناقشة ما يتكشف له من أوجه الخلل والقصور في ادائها.

ونوه رئيس الديوان ببرقية الشكر التي تلقوها من خادم الحرمين الشريفين في شهر رجب الماضي واشاد فيها بما ابداه من ملاحظات على بعض العقود الحكومية.

جاء هذا في معرض تعليقه على مقال نشر للزميل خالد الفرم بالعدد الصادر في الثلاثين من شهر شوال الماضي تحت عنوان (مراقبة ديوان المراقبة العامة).. ونفى رئيس الديوان اسامة فقيه انهم يعتمدون في اداء مهامهم على قصاصات وملاحظات صحفية وقال ان الديوان يحرص على التحقق والتثبت من توفر السند النظامي والدليل المادي على صحة أية مخالفة أو ملاحظة قبل ابلاغها للجهة المعنية أو رفعها للمقام السامي.. وفي ما يلي نص رد معاليه:

سعادة الدكتور هاشم عبده هاشم رئيس تحرير جريدة «عكاظ» السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشير الى المقال المنشور بزاوية الكاتب خالد بن فيصل الفرم (أفق آخر) في جريدتكم الغراء العدد ١٤٦٩٦ الصادر يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ شوال ١٤٢٧هـ في الصفحة ١٩ بعنوان «مراقبة ديوان المراقبة العامة» وذلك تعليقا على ما نشرته الجريدة ذاتها يوم الاربعاء ٢٤ شوال ١٤٢٧هـ عن خبر اعادة ديوان المراقبة العامة لمبلغ ٨٠٠ مليون ريال الى خزينة الدولة، حيث تطرق الكاتب الى ان الديوان رغم -اجتهاده- ما زال بحاجة الى تجديد وتحديث آلياته ووسائله في حفظ أموال الدولة، وان هذا لا يتأتى باعتماد الديوان أساليب تقليدية مثل «قص» ما تنشره وسائل الاعلام ومخاطبة وزارات ومؤسسات الدولة للاجابة على ما تنشره بعض الصحف أو بعض الكتاب حول مشاريع الأجهزة الحكومية، إذ يفترض ان يكون لدى الديوان من الوسائل التي يستطيع معها الرصد المسبق «الوقائي» والتحقق من الاجراءات المالية والادارية في الأجهزة الحكومية (قبل وأثناء وبعد المشروع).. الخ.

وإذ نشكر للكاتب اهتمامه بدور ديوان المراقبة وجهوده في حماية المال العام، أود ان اوضح له وللقراء الكرام بعض الحقائق الأساسية عن الديوان واختصاصاته وفقا لنظامه، لتصحيح ما تضمنه المقال من ملاحظات ومعلومات غير صحيحة على الاطلاق عن دور الديوان واختصاصاته وآليات عمله، دون ان يوضح الكاتب ما اذا كانت تلك الملاحظات مبنية على دراسة علمية أو تقويم موضوعي من قبل متخصصين لأوضاع الديوان وأساليب عمله وامكانياته، أم هي مجرد انطباعات شخصية وعدم إلمام بطبيعة مهام الديوان ونطاق اختصاصه وهو ما يؤكده سياق المقال.

ولعل أول ما ينبغي هو ان الديوان لا يدعي الكمال، فهو يدرك جيدا انه جزء من المنظومة الرقابية للدولة ومكمل لها، وانه لا بد ان يمارس دوره وفقا للاختصاصات المناطة به والمحددة في نظامه الأساسي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٩ وتاريخ ١٣٩١/٢/١١هـ بالتعاون التام مع أجهزة الرقابة الاخرى لتحقيق أهداف الرقابة الشاملة والفعالة على موارد الدولة والصرف من بنود الميزانية العامة، وتوفير الحماية للمال العام إنفاقا وتحصيلا واستخداما.

وفي سبيل النهوض بهذا الدور يضع الديوان خطط المراجعة السنوية وبرامج تقويم الأداء لتنفيذ تلك المهام وفقا للأسس والمعايير المهنية المعتمدة للمحاسبة والمراجعة المالية ورقابة الأداء، وبالتالي فإن الديوان لا يمكن ان يعتمد في أداء مهامه على ما تنشره وسائل الاعلام أو أي مصادر اخرى، رغم اهتمامه بذلك، بل يحرص الديوان على التحقق والتثبت من توفر السند النظامي والدليل المادي على صحة أية مخالفة أو ملاحظة قبل إبلاغها للجهة المعنية أو رفعها للمقام السامي، وذلك التزاما بمبادئ الحيدة والموضوعية والتجرد التام وحفاظا على مصداقية الديوان وتقاريره المهنية، ولعلم الكاتب الكريم فإن الديوان يعمل جاهدا منذ عدة سنوات على تحقيق نقلة نوعية في أدائه من الناحيتين التطويرية والمهنية في حقول اختصاصه لمواكبة المستجدات، لإيمانه العميق بأن عملية التطوير والتحديث عملية مستمرة لا نهاية لها، وتتمثل جهود الديوان في هذا المجال في عدد من المبادرات والقرارات أهمها:

١- الخطة الاستراتيجية للديوان للسنوات من ١٤٢٦-١٤٣٠هـ:

لقد تم وضع هذه الخطة لأول مرة من قبل مجموعة من خبراء الديوان المهنيين والمختصين في حقول المراجعة المالية وتدقيق الأداء والتدقيق الآلي، مستفيدين في ذلك من تجارب وخبرات الدول المتقدمة والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة.

وتتضمن أربعة أهداف رئيسة يندرج تحت كل هدف عدد من الأهداف الفرعية، يؤدي تطبيقها مجتمعة الى تحقيق الديوان بعون الله تعالى، للأغراض التي أنشئ من أجلها، التي تتمثل في تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة الثابتة والمنقولة والتأكد من حسن استخدام هذه الأموال، هذا بالاضافة الى الارتقاء بمستوى التقارير التي يرفعها الديوان للجهات العليا المختصة وفق ما يقضي به نظامه وعلى رأسها المقام السامي ومجلس الوزراء والشورى، بحيث تتمتع مثل هذه التقارير بالحيدة والموضوعية والمصداقية والاحترام وتستند الى المعايير المهنية المتعارف عليها في مجال المراجعة والمحاسبة، لتكون عونا للمراجع العليا في الدولة للوقوف على واقع الأداء المالي للأجهزة الحكومية واتخاذ القرارات الصائبة بشأنها، كما تولي الخطة الاستراتيجية تأهيل العنصر البشري الوطني أهمية كبرى تتمثل في تكثيف التدريب على رأس العمل والابتعاث للتدريب والدراسة داخليا وخارجيا، علما بأنه سبق الاعلان عن هذه الخطة في حينه وتمت مناقشة عناصرها خلال الندوات السنوية الثلاث التي نظمها الديوان حتى الآن.

كما قام الديوان بتحديث نظامه الأساسي ليواكب المستجدات والتطورات في حقول اختصاصه وتم رفع مشروع النظام المطور للمقام السامي في مطلع عام ١٤١٩هـ وتمت دراسته في مجلس الشورى وتتطلع الى إقراره واصداره في أقرب وقت لوضعه موضع التنفيذ.

٢- تطوير مركز المعلومات واستخدام برامج التدقيق الآلية المتقدمة:

لقد حقق الديوان خلال السنوات الأربع الماضية نقلة نوعية حقيقية حيث أسس قاعدة للمعلومات خاصة به، ولديه مركز للوثائق واسترجاع المعلومات وقاعدة بيانات متكاملة تمكن جميع موظفي الديوان، وهم في مكاتبهم سواء في الديوان أو ميدانيا من الاطلاع على جميع الأنظمة واللوائح والقرارات وما طرأ عليها من تعديلات.

وفي هذا الاطار قام الديوان بتدريب وإعداد موظفيه للقيام بمهام التدقيق باستخدام الحاسب الآلي، ويتم حاليا تطبيق التدقيق آليا لما يزيد على ٥٠٪ من بنود الميزانية العامة للدولة، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة الى ٨٠٪ نهاية السنة المالية القادمة بحول الله تعالى.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 02-12-2006 العـــدد : 14707
الصفحـات : 7 المسلسل : 53

وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على زيادة عدد الجهات المشمولة برقابة الديوان، التي سوف تطبق النظم الآلية في مسك سجلاتها المحاسبية والمالية، وفقا لما قضى به قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ لعام ١٤٢٥هـ.

ويستخدم نحو ٦٠٪ من موظفي الديوان الحاسب الآلي في أداء مهامهم، وهناك عدد من برامج التدقيق المعتمدة عالميا مثل «Idea» وبرامج العينات والبرامج الاحصائية الاخرى، كما تعاقد الديوان منذ عامين مع شركة برايس وترهاوس كوبرز العالمية في مجال المراجعة والتدقيق، لتوفير الدعم الفني (برامج+ تدريب) لتطبيق النظام المعروف باسم (Teammate)، وهو نظام متطور يستخدم لأرشفة عمليات

وتقارير التدقيق آليا ويحقق مزيدا من الفعالية في الأداء من ناحية الانجاز ووفرة المعلومات وسرعة الحصول عليها، كما أن الديوان عضو في لجنة الحكومة الالكترونية، ويعمل وفق خطة مدروسة لاستكمال تطبيق المراجعة الآلية وفقا لذلك.

٣- التدريب والتطوير:

تتضمن الخطة الاستراتيجية للديوان (١٤٢٦-١٤٣٠هـ) تركيزا كبيرا على اعداد وتأهيل الكوادر الوطنية وتطوير قدراتها، ولدى الديوان حزمة من البرامج التدريبية على رأس العمل يقدمها خبراء سعوديون من منسوبي الديوان المختصين والمعتمدين من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (انتوساي) في حقول المراجعة المالية، والرقابة على الأداء والرقابة الآلية، وهؤلاء الخبراء يقدمون التدريب ايضا لبعض الأجهزة الرقابية الاخرى في عدد من الدول في اطار تعاون المنظمات الاقليمية والدولية، التي يشارك الديوان في عضويتها ويتبادل معها الخبرات والتجارب. كما ان لدى الديوان برنامجا للابتعاث الى خارج المملكة لدراسة الماجستير في حقول المحاسبة والمراجعة ورقابة الأداء، وكذلك ابتعاث عدد من الموظفين سنويا الى الأجهزة الرقابية الاخرى في بعض الدول المتقدمة، بالاضافة الى برنامج لدراسة الماجستير في جامعات المملكة والتدريب في المعاهد والمراكز المتخصصة داخل المملكة مثل معهد الادارة العامة والمعهد المصرفي.

٤- تعزيز التعاون مع الجهات المشمولة برقابة الديوان:

في اطار سعي الديوان لتعزيز التعاون مع الجهات المشمولة برقابته للارتقاء بمستويات الأداء وتحقيقا لمبدأ الرقابة الذاتية وتوفير الحماية الوقائية للمال العام، يحرص الديوان على إجراء الاتصالات المباشرة مع المختصين في الأجهزة الحكومية لمناقشة ما يتكشف له من أوجه الخلل والقصور في أدائها، كما يوفر لها الدعم الفني والمهني لمعالجة الصعوبات والأخطاء التي قد تعترض تنفيذ الأنظمة واللوائح المالية والنظم المحاسبية.

ومن هذا المنطلق فقد تبنى الديوان منذ عام ١٤٢٤هـ تنظيم ندوة سنوية يحضرها ويشارك في فعالياتها الى جانب الديوان جميع المختصين في حقول المحاسبة والمراجعة والشؤون المالية في الجهات الحكومية وأساتذة الجامعات والمراجعون المهنيون لبحث سبل تعزيز التعاون والتشاور في ما بين المختصين في هذه الحقول حول أفضل السبل لتعزيز الرقابة السابقة واللاحقة على المال العام ومعالجة الاخطاء المتكررة في تطبيق الأنظمة المالية والقواعد المحاسبية، وقد تم عقد هذه الندوة بانتظام خلال الأعوام الثلاثة الماضية وحظيت فعالياتها ومحاورها وتوصياتها بتقدير الجهات المشاركة وبتغطية اعلامية واسعة، حيث قدم الديوان خلالها العديد من أوراق العمل والمقترحات الرامية الى تطوير النظام المحاسبي الحكومي وتأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة ديوان المراقبة العامة، والإسراع في تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية، وتعزيز الاعتمادات المالية المخصصة لتدريب الكوادر البشرية وتطويرها.

وقد تبنى المشاركون في هذه الندوات جميع مقترحات الديوان وتم رفعها للمقام السامي وصدر بشأنها قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ القاضي باعتماد تلك التوصيات وتوجيه الاجهزة الحكومية بتنفيذها. وقد نص القرار على الآتي:

١- قيام ديوان المراقبة العامة بتطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يواكب التطور في حقول المحاسبة والمراجعة ومعاييرها المهنية، والتنسيق في ذلك وبشكل فعال مع وزارة المالية، والهيئات المهنية المتخصصة مثل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بما يكفل لأجهزة الدولة الحصول على البيانات المالية الدقيقة والمعلومات الموثوقة عن أقيام أصول المرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي وممتلكاتها، وبخاصة المستهدفة بالتخصيص، بغية تمكينها من اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير اساليب إدارة هذه المرافق وتشغيلها على أسس اقتصادية وتجارية سليمة ومجدية.

٢- تأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة ديوان المراقبة العامة، يرتبط رئيسها بالمسؤول الأول في الجهات، وذلك لتوفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام، وترشيد استخداماته والاسهام في رفع كفاية الأداء في الأجهزة الحكومية.

٣- على الجهات الحكومية الإسراع في تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية، والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية الى الوسائل الإلكترونية وتقديم بياناتها للمراجعة على أقراص مدمجة بدلا من المستندات الورقية.

٤- التأكيد على الجهات المشمولة برقابة ديوان المراقبة العامة بالتعاون معه لتمكينه من إجراء اتصالات مباشرة مع المعنيين لمناقشة ما يكتشفه من ملحوظات واقتراح اساليب معالجتها وعدم تكرارها مستقبلا.

٥- تعزيز الاعتمادات المالية المخصصة للتدريب وتنمية مهارات الكوادر البشرية وتطويرها في ديوان المراقبة العامة، وفي الإدارات المالية في مختلفة اجهزة الدولة، والعمل على رفع مستوى ادائهم المهني، وذلك من خلال تدريبهم وتأهيلهم بما يتناسب مع ما يقومون به من أعمال، من أجل المحافظة على المال والتحقق من حسن استخدامه على أسس اقتصادية.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 02-12-2006 العـــدد : 14707
الصفحـات : 7 المسلسل : 53

٦- الموافقة على تنظيم ندوة «سبل تعزيز التعاون لتحقيق أهداف المراجعة الشاملة والرقابة على الأداء» سنوياً على أن يقوم ديوان المراقبة العامة بمتابعة تنفيذ توصياتها والإسهام البناء في رفع كفاية الأداء وتحقيق الرقابة الفعالة.

وقد أعلن هذا القرار في حينه وحظي بتغطية إعلامية واسعة.

٥- دور الديوان في إطار المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة:

لعل من المناسب هنا أن اشير الى ان الديوان يشغل حاليا منصب النائب الثاني لرئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (انتوساي) التي تضم في عضويتها (١٨٧) دولة، كما أنه يرأس لجنة الشؤون المالية والادارية المكلفة بمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنظمة (٢٠٠٦-٢٠١٠م). وهذا دليل واضح على مكانة هذا الديوان وكفاءته وإسهاماته في مجال التخطيط الاستراتيجي ومتابعة تنفيذ برامجه. هذا بالاضافة الى عضوية الديوان في مجلس المديرين التنفيذيين للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (آسوساي)، والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي)، وهو عضو فاعل في كثير من لجان العمل مثل لجنة البيئة ولجنة المعايير المحاسبية والمهنية، ولجنة الأدلة والمصطلحات العلمية وغيرها من اللجان، وهذا دليل آخر على حجم التقدير والثقة التي يتمتع بها الديوان في هذه المنظمات المهنية الدولية والاقليمية. وتقديرا للجهود التي يبذلها الديوان في الكشف عن العديد من المخالفات المالية والملاحظات فقد صدرت عدة قرارات عن مجلس الشورى يدعم توصياته وتعزيز امكانياته المادية والبشرية، وتوج هذا التقدير بتفضل المقام السامي الكريم بتوجيه برقية شكر للديوان برقم ٦٠٩٨/م ب وتاريخ ١٤٢٧/٨/١٣هـ حيث تضمنت البرقية السامية اشادة مجلس الوزراء الموقر بما رفعه الديوان وما أبداه من ملاحظات على بعض العقود الحكومية كما تضمنت شكر وتقدير مقام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله «لجميع العاملين في الديوان على الجهود الموفقة التي يبذلها الديوان في الكشف عن المخالفات المالية في بعض الأجهزة الحكومية لبعض الأنظمة والتعليمات المالية والادارية السارية». واذ يعتز جميع منسوبي الديوان كل الاعتزاز بهذا التقدير السامي الكريم فانهم يستشعرون عظم المسؤولية، مؤكدين العزم بعون الله وتوفيقه على مواصلة السعي لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية بالتعاون مع الأجهزة الرقابية الاخرى والجهات المشمولة بالرقابة، متطلعين الى اليوم الذي يكتمل فيه تنفيذ اعمال التدقيق والمراجعة كافة باستخدام الحاسب الآلي، ليكونوا دوما عند حسن ظن ولاة الأمر أيدهم الله والمجتمع الكريم ككل، راجين المولى عز وجل ان يكلل جهود العاملين المخلصين بمزيد من التوفيق والنجاح لخدمة هذا الوطن العزيز وأهله الكرام.

آملا التكرم بنشر هذه الحقائق والايضاحات في مكان بارز ايضاحا للحقيقة وتعميما للفائدة وتحقيقا للصالح العام تنفيذا لمقتضى المادة ٣٥ من نظام المطبوعات والنشر.

وتقبلوا أطيب تحياتي وتقديري

أسامة بن جعفر فقيه
رئيس ديوان المراقبة العامة